

## الفصل الثانى عشر

### علاقة صحية

- إن علاقة التفاعل الإيجابى بين الدين والدولة الحديثة تكون صحية ومفيدة من حيث إفرازها للأمور التالية:
- ١- حرية إقامة الشعائر الدينية التعبدية لكل المواطنين من كل الأديان السماوية ومراعاة مبدأ لا إكراه فى الدين.
  - ٢- تنمية وتدعيم القيم الأخلاقية فى التربية والسلوك (الفرد - الأسرة - المجتمع)، وتنمية روح العمل الوطنى الذى يوائم بين مصلحة الفرد والجماعة معا.
  - ٣- قاعدة علمية وتكنولوجية تحقق توفير التفكير العلمى وتحقيق وجود المجتمع العلمى المتواصل مع نظرائه فى الدول الأخرى.
  - ٤- استغلال البحوث والدراسات العلمية فى مجالات تخصصاتها المختلفة من أجل خدمة السياسة والاقتصاد والاجتماع وغير ذلك.
  - ٥- حياة سياسية ديمقراطية سليمة مع تنمية الوعى بها لدى الأفراد وكذلك بحقوقهم وواجباتهم فى إطارها.

٦. التعددية الحزبية المستندة إلى الأفكار والرؤى المختلفة الموجودة في المجتمع دون تفرقة .

٧. تقدير واحترام حقوق الإنسان وحرياته في الدساتير والقوانين ووضع الضوابط لاستخدامها والضمانات الدستورية والقانونية والقضائية لحمايتها من أى اعتداء عليها وكفالة الحق في مباشرتها والتمتع بها دون إكراه أو ضغط من أى جهة .

٨. اقتصاد قوى للدولة يبنى على المقومات الإسلامية بأصولها الثابتة والاجتهاد العقلانى فى فروعها مع الانتفاع بخبرات وتجارب اقتصاديات الرأسمالية الليبرالية والاشتراكية المركزية .

٩. بقاء الأصلح من الأفكار والنظم المبنية على اجتهادات العقل العلمى المؤمن من خلال ما تحققه من إنجازات فى الواقع .

١٠. رفض الفكر الدينى المتطرف والجامد والمنغلق وقبول ما يقابله من فكر مستنير ومجدد يبرز الأصول فى مضامينها العصرية الحديثة تطبيقا للجوهر وليس تمسكا بالشعارات الشكلية .

١١. خطاب دينى متطور يواكب النهضة الشاملة التى تنشدها الشعوب والحكومات بأصولها الإسلامية من أجل تجاوز التخلف وتحقيق التقدم .

١٢. تعليم حديث ومتطور يواكب متطلبات الدولة المادية والأخلاقية، كما يواكب مستجدات العصر العلمى الذى نعيشه وتحدياته ضمن برامج ونظم تحترم ولا تخالف الأصول والثوابت الدينية .

١٣. محو الأمية ونشر التعليم وتوفير الخدمات الصحية والإرشاد البيئى للمواطنين فى الدولة .

١٤. الوعى بدور الإنسان فى تحقيق التنمية والاستفادة منها بالعمل المتقن والإنتاج الوفير والتميز، والالتزام بروح الفريق مع الاستفادة من القدوة الحسنة فى السلوك من جانب المسؤولين فى مواقعهم من الوظائف والأعمال .

١٥. توفير الإمكانيات المادية والمعنوية لمجالات البحوث والدراسات من أجل خدمة متطلبات الدولة الحديثة فى مجالاتها المختلفة .

١٦- تنمية وتدعيم روح البذل والعطاء من أجل الدولة فى ظل الانتماء الواعى لها بهدف تحقيق المصلحة الخاصة والعامة معا وضرورة فك شفرة البيروقراطية والروتين فيها.

١٧- مستوى لائق للمعيشة لكل إنسان مواطن ولكل أسرة يضمن لهم حد الكفاية- لاحد الكفاف- ويستجيب لحاجاتهم من السلع الاستهلاكية الضرورية، مع ضمان قدر مناسب من الأجور لمختلف الوظائف والأعمال.

١٨- وعى بحقوق المرأة فى المجتمع والدولة والأسرة.

١٩- ثقافة دينية وثقافة عامة يكون الإنسان فيها منفتحا على الثقافات والحضارات السائدة فى هذا العصر مع القدرة على قراءتها ونقدها مع التمسك بخصوصية الثقافة والقيم الأخلاقية والنظم المنبئية عليها.

٢٠- رؤية حكومية وشعبية سليمة لحقائق النظام الدولى الجديد وأسس التعاون الإقليمى والعالمى.

٢١- الحفاظ على الطبقة المتوسطة فى المجتمع وحمايتها من الذوبان لكى تؤدى دورها فى الحفاظ على سلامة البنية الاجتماعية فى الدولة.

٢٢- وعى رجال الأعمال بضرورات الواجب نحو المجتمع والدولة ودور القطاع الخاص فى تحقيق التنمية وخلق فرص العمل خاصة للشباب.

٢٣- القضاء على مظاهر التخلف وانعدام السلوك الأخلاقى الحضارى والقضاء على الفساد ومعالجة أسبابه.

٢٤- عقوبات رادعة لتوفير الأمن والأمان لكل المواطنين للحد من الجرائم المختلفة الصور خاصة فى مجال الاتجار وتسويق المخدرات، ومجال الآداب والاعتداء على الأنفس والأموال والممتلكات الخاصة والعامة.

٢٥- دور المؤسسات الدينية ودور العبادة فى الإرشاد والتربية والتعليم وتنمية الوعى الدينى الحضارى والخدمة الاجتماعية، وإيجاد نوع من الدعاة يستوعبون هذا الدور.

٢٦- تدعيم دور المؤسسات فى الدولة .

إن الدين يبني الدولة الحديثة على عدد من الأسس الهامة يأتى فى مقدمتها:

## العلم

١- العلم

٢- التفكير العلمى

٣- المجتمع العلمى

٤- قاعدة علمية عريضة .

٥- بحوث ودراسات متعمقة .

٦- استخدامات واعية للتكنولوجيا فى مختلف القطاعات .

٧- تعليم متطور .

٨- إدارة ذات كفاءة عالية وحديثة .

٩- تكنولوجيا المعلومات .

## الإنسان

١٠- إنسان مؤمن بينيه الدين .

١١- عقيدة تربط بين الدنيا والآخرة .

١٢- عمل متقن .

١٣- قيم أخلاقية «ضمير حى» .

١٤- سلوك إنسانى حضارى «عقلانى» .

١٥- تعاون بروح الفريق .

١٦- تربية سليمة «توجيهات الدين» .

- ١٧- توجيه بالقذوة الحسنة.  
١٨- ولاء للمنشأة «قطاع خاص أو حكومي».

## السياسة

- ١٩- ديمقراطية حقيقية «التطبيق - الوعى»  
٢٠- تعددية حزبية «تشمل الفكر الإسلامى»  
٢١- شورى  
٢٢- حرية فكر ورأى  
٢٣- حرية تعبير عن الرأى.  
٢٤- حقوق الإنسان وحياته.  
٢٥- صحافة حرة صادقة.  
٢٦- استقلال القضاء.  
٢٧- الدولة القانونية «المدنية».  
٢٨- الحماية الدستورية للحقوق والحريات و ضماناتها.  
٢٩- تحديث الخطاب السياسى.

## الاقتصاد

- ٢٩- اقتصاد حر إسلامى البنية.  
٣٠- تنمية مستقلة ومستدامة.  
٣١- تنمية بشرية.  
٣٢- مستوى معيشى لائق.

- ٣٣- حد الكفاية كحد أدنى لمعيشة الإنسان.
- ٣٤- العدالة الاجتماعية.
- ٣٥- التوافق بين مصلحة الفرد والجماعة.
- ٣٦- سلع استهلاكية متوفرة ومتاحة لكل الطبقات.
- ٣٧- بنية اجتماعية سليمة.
- ٣٨- طبقة متوسطة عريضة وواعية.
- ٣٩- خدمات كافية فى كل المجالات.
- ٤٠- دور إيجابى للمرأة فى المجتمع والدولة، وتربوى فى الأسرة كأم، وتعليمى فى مراحل التعليم المختلفة.

## عام

- ٤١- حوار لا مواجهة « الحزب أو الجماعة الأهلية والحكومة».
- ٤٢- إرادة جادة للإصلاح.
- ٤٣- ريف متطور يحظى بكل ما تحظى به المدينة من بنية أساسية وخلافه.
- ٤٤- بيئة نقية.
- ٤٥- خدمات صحية وتعليمية «محو الأمية» وثقافية ورياضية وترفيهية.
- ٤٦- فراغ مملوء للشباب.
- ٤٧- إعلام موجّه بالقيم الأخلاقية.
- ٤٨- تحديث الخطاب الدينى.
- ٤٩- أجور مناسبة لكل الفئات العاملة.
- ٥٠- القضاء على الفساد « الرشوة - المحسوبية - السرقة - الإضرار بمصلحة المجتمع والدولة - النصب والاحتيال - ... الخ )

٥١- العقوبات الرادعة للجرائم « مستوحاة من الحدود الإسلامية ».

٥٢- قوة مسلحة رادعة وصناعات للتسليح الحديث.

٥٣- السلام العادل والشامل « الاجتماعي، الوطني، الإقليمي »

\* \* \*

لقد أسفر التوجه الإسلامى عن وجود تيارين رئيسيين هما التيار السلفى والتيار التجديدى، يمثل كل منهما مجموعات أو فئات أو جماعات فى النطاق الأهلى فى المجتمع المدنى ومن داخل المؤسسات الدينية الرسمية فى مختلف الدول الإسلامية، مثله فى ذلك مثل الدين اليهودى والدين المسيحى، فتاريخ الحضارات يسجل وجود تيارين متقابلين داخل كل حضارة، أحدهما تيار محافظ شديد التمسك بالثوابت التى حددت - فى لحظة تاريخية قديمة - هوية تلك الحضارة، وتيار آخر حريص على تجديد الحضارة، وملاقاة ما يحمله اختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال من مستجدات لم تكن قائمة لحظة ميلاد تلك الحضارة.. وذلك بتجدد وتطور مواكبين لتلك المستجدات يكفلان للثقافة مزيدا من الحيوية ويحققان لها مزيدا من فرص الاستمرار والبقاء. وفى المقابل أفرزت الديانات الثلاث تيارا مضادا يسمى بالتيار العلمانى:

## ١- الاتجاه السلفى

إن القراءة الصحيحة للاتجاه السلفى بصفة عامة تبين لنا وجود تيار سلفى عقلانى يتبنى التطوير والتطهير بالاجتهاد والتجديد - على غرار الاتجاه التجديدى المعتدل - يستلهم الماضى ليأخذ منه ما هو صالح للحاضر والمستقبل، لا يجافى العلم والتمدن، ويعود إلى الأصول وينظر فيها بعقل معاصر لا يهاجر إلى الماضى وإنما ليستلهم الأصول فى تمدين وتطوير وإصلاح الحاضر واستشراف المستقبل. وبذلك يتحد الاتجاه السلفى العقلانى مع الاتجاه التجديدى المعتدل فى رؤية مبصرة واحدة ومنهاج واحد، ولذلك فلا عجب إن كان كل المجددين فى تاريخ الفكر

الإسلامى من السلفيين العقلانيين (الأصوليين) الذين يتمسكون بالأصول المرجعية العليا والمنابع الأساسية الجوهرية والنقية للفكر الإسلامى من كتاب وسنة صحيحة وعصر النبوة والخلفاء الراشدين ومنهجهم فى إطار من الأصالة والمعاصرة، ومنهم فى العصور القريية الأئمة جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وعبد الحميد بن باديس وسعيد النورسى ومحمد ماضى أبو العزائم وحسن البنا وغيرهم ..

أما التيار السلفى المتشدد (الجمود - الانغلاق) فهو الذى يسميه البعض اتجاه «الجمود على الموجود»<sup>(١)</sup> وهو اتجاه يميل إلى المحافظة الشديدة، ويخاف على الإسلام أشد الخوف من أن تضيع معالمه وتهتز ثوابته؛ بسبب الاتجاه التجديدى الذى يدخل على ثقافة المسلمين وشريعتهم أمورا لم يكن يعرفها أهل القرن الأول للإسلام. ويعتصم الاتجاه السلفى بالنصوص القرآنية والنبوية لا يكاد يعدو حروفها وظواهرها، إيماناً منه بأن هذه النصوص وحدها هى التى تحمل الخصائص الذاتية للإسلام وثقافته وتطوراته الأساسية فى الاعتقاد والأخلاق والسلوك الفردى والتنظيم الاجتماعى. وأخص خصائص هذا الاتجاه: (٢)

**أولاً:** الاستغراق الكامل فى النصوص والوقوف عند الأحكام الفرعية التى تستخلص منها، والوقوف عند ظواهرها باعتبار ذلك هو الاتباع المحمود الذى يقابل الابتداع المذموم. كذلك التوقف عن البحث الطويل فى حكمة التكليف ومقاصد التشريع وأولويات المطالب الدينية للأفراد وللأمة ككل، والتوقف عن النظر فى إمكان تغيير تلك الأولويات نتيجة اختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال.

**ثانياً:** إساءة الظن بكل مذهب أو رأى أو اجتهاد يدعو إلى استخدام العقل والتعويل عليه فى استنباط الأحكام الفقهية وتقرير الأمور الدينية.. واعتبار هذا الاستخدام تهديداً لقدسية الشريعة، ومدخلاً لتحكيم الهوى، وتمرداً على حكم الله

(١) الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير الإعلام الأسبق فى مصر: «تجديد الفكر الإسلامى .. إطار جديد ومداخل أساسية»، من بحوث مؤتمر القاهرة لتجديد الفكر الإسلامى الذى نظمه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

(٢) المرجع السابق (بحث قدم فى المؤتمر الثالث عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذى عقد فى يونيو ٢٠٠١م تحت عنوان «التجديد فى الفكر الإسلامى»).

الذى تقرره الآية ٣٦ من سورة الأحزاب ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مَرْءَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴾ (٣٦)، ويلخص أتباع هذا الاتجاه أو هذا المنهج موقفهم من هذه القضية بقولهم إن الشريعة حاكمة لا محكومة، وأن على المؤمنين بها أن يطبقوا أحكامها الكلية والجزئية ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (٦٥) [النساء: ٦٥].

**ثالثا:** المبالغة فى تقديس آراء علماء القرون الأولى من تاريخ الإسلام ومتابعة تلك الأقوال والآراء امتثالا لما ورد به حديث النبى ﷺ: (خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) ولما اشتهر عنهم من الجمع بين العلم والعمل به، وبين المعرفة والتقوى.. على نحو كانوا معه أئمة فى العلم وقدوة للأمة فى السلوك والعمل.. وليس هذا- فيما يرى أتباع تلك المدرسة- حال المحدثين من العلماء والمنشغلين بالفقه الذين تتصل بهم مظنة الافتتان بحضارات الآخرين، والاستعداد العقلى والنفسى لتقبل آراء هؤلاء الآخرين.. وتعريض خصوصية الإسلامى وثوابت عقيدته وشريعته لأخطار عظيمة.

**رابعا:** المبالغة فى رفض كل فكرة وافدة، والحذر الشديد من الأخذ بشيء مما عليه أتباع الحضارات الأخرى والانحصار بذلك فى الإسلام التاريخى والإسلام الجغرافى.. اعتقادا بأن غير المسلمين متآمرون أبدا على الإسلام والمسلمين... وأن الإسلام متميز ومنفرد بخصائص ذاتية تنفى عنه مشابهة أى حضارة أخرى وأى نظام آخر عرفه الناس قديما أو يعرفونه حديثا.. وأن أى لقاء بين الإسلام وحضارته وبين عقيدة أو حضارة أخرى لا يمكن إلا أن يكون لقاءً عابراً تعقبه مفارقة كاملة ويحكمه اختلاف أساسى.. لأن التصور الإسلامى كله تصور متميز تماما.

## ٢- الاتجاه التجديدى (المعتدل)

هو الذى يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويجعل للعقل المؤمن دورا بارزا إلى جانب دور النصوص.. إيماننا بأن النصوص- خصوصا فى أمور التشريع والنظام

السياسى والاجتماعى - نصوص متناهية، وأن الحوادث والنوازل وما يعرض للناس من حاجات مستجدة هى أمور غير متناهية.. وأن كمال الشريعة وخلودها لا يمكن أن يتحققا إلا بأمر وراء ما فهمه الفريق الأول من النصوص ومن الشريعة.. وهؤلاء هم الذين يطلق المؤرخون عليهم أو يطلقون هم على أنفسهم وصف «المجددين»، ويلتمس هذا الاتجاه أساسا لشرعية منهجه من الحديث الشريف الذى رواه أبوداود والحاكم والبيهقى والذى يقول: (إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها).

وإذا نظرنا إلى التشريع الإسلامى القائم على الكتاب والسنة والمستمد منهما نجد أن العقل عنصر أساسى فى التشريع. فمصادر الأحكام وأدلتها هى الكتاب والسنة والإجماع ثم القياس.. أى الوحي والعقل. ويقوم التشريع الإسلامى على:

(١) قواعد عامة ثابتة لا تتغير.

(٢) نصوص محكمة قطعية الدلالة لا اجتهاد فيها.

(٣) أحكام أخرى، وهى الجانب الأوسع، معللة بعلة تدور معها الأحكام حيث تدور، فى إطار المصلحة التى هى هدف التشريع والغاية منه. وفى هذا المجال يبحث العقل عن العلة أو المصلحة أو القصد فى كل حكم يستقيه من كتاب الله - تعالى - وسنة رسوله ﷺ. يقول - مثلا - الإمام الشاطبى فى «الموافقات»: (إننا وجدنا الشارع قاصدا لمصالح العباد، والأحكام العادية تدور معه حيثما دار، فترى الشئ الواحد يمنع فى حال لا تكون فيه مصلحة، فإذا كان فيه مصلحة جاز) انتهى.

ويقول الإمام ابن القيم فى «أعلام الموقعين».. (فإن الشريعة مبناه وأساسها على الحكم ومصالح العباد فى المعاش والمعاد «أى فى الدنيا والآخرة» وهى - أى الشريعة - عدل كلها، ورحمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور «أى الظلم» وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيها التأويل» انتهى. ويعتبر القياس والاستصحاب والاستحسان والاستصلاح من المصادر العقلية للتشريع تأتى - كما ذكرنا - بعد القرآن والسنة والإجماع.

### ٣- التيار العلماني

وهو يفصل الدين عن الدولة تماما، ويقوم في محتواه وفلسفته على ما تفرزه النظم والبرامج والعلوم والتكنولوجيات الحديثة في مختلف المجالات حتى ولو خالفت تعاليم الدين بل وحتى إذا تضادت معه، وأتباع هذا الاتجاه هم مزيج من أتباع الديانات السماوية الثلاث، وفي الواقع فإن هذا الاتجاه العلماني يزداد نفوذه ويقوى في الدول الإسلامية على حساب غياب الرؤية الحضارية الإسلامية الشاملة وبرامجها التنفيذية، ومتأثرا بواقع التخلف الذي يعيشه المسلمون في مجتمعاتهم ودولهم بما فيه من مفاهيم دينية غير سليمة ومنقوصة، ويجد أنصار هذا الاتجاه العلماني تأييدا من جانب الدول الكبرى العلمانية في الغرب الذي يؤثر على فكره.

\* \* \*

إن التقدم إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ليس مجرد حنين عاطفي إلى الماضي، وليس تعصبا لفكر قانوني معين من جانب رجال القانون المتحمسين لها، بل هو في المقام الأول استرداد للذات الإسلامية وللهوية العربية لدى الشعوب العربية المسلمة، ذلك أن الشريعة الإسلامية بمعناها الشامل - عقيدة وأخلاقا وتنظيما اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وقانونيا - تعتبر من أهم مقومات الشخصية الإسلامية، وأهم عناصر الوحدة القانونية بين الشعوب العربية، يضاف إلى ذلك أن القانون «أداة» لخدمة سياسات التنمية والتطوير، كما أنه «وسيلة» تعكس حضارة المجتمع وقيمه، فالشريعة الإسلامية هي القادرة على تحقيق ذلك باعتبارها التراث القومي للأمة، لأنها تنظيم شامل لأمر الدين والدنيا فضلا عن أن الإسلام رسالة عالمية ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ: ٢٨].

كما أن احترام القانون رهين بمدى استجابته لقيم المجتمع الأخلاقية والروحية والمادية على سواء، والشريعة الإسلامية هي أصلح النظم في هذا الصدد، ذلك أن المسلمين ملتزمون بتطبيق الشريعة نزولا على أحكام الآيات القرآنية التي تصف من لا يحكمون بما أنزل الله بالكفر أو الظلم أو الفسق، وفي الآية ٤٨ من سورة المائدة أمر قاطع وصريح للرسول ﷺ بالحكم بما ورد في القرآن الكريم، إذ تقول ﴿وَأَنْزَلْنَا

إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ۗ

وليس فى تطبيق الشريعة الإسلامية على غير المسلمين داخل دار الإسلام افتتات على حقوق غير المسلمين؛ إذ من الأصول المؤكدة فى الإسلام أن «لهم ما لنا وعليهم ما علينا»، وليس فى تطبيقها عدوان على حرية العقيدة، إذ من المسلم به أن ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ولذلك يحتفظ غير المسلمين بحق الخضوع للأحكام القانونية التى أمر بها دينهم ولو كانت مخالفة للشريعة الإسلامية، مثل أمور الأحوال الشخصية وشرب الخمر، وأكل لحم الخنزير، ولا يجوز القول إن العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية يعتبر ردة إلى الوراء واحتكام إلى قانون أصابه القدم، فالواقع أن الفقه الإسلامى يحتوى من الحلول ما يضارع أحدث ما وصل إليه الفكر القانونى الحديث، وقابل للتطوير فى الأمور التى لم يرد فى شأنها حكم قطعى، فالأحكام الاجتهادية تخضع لقاعدة «تغير الأحكام بتغير الزمان»، والدليل الواقعى على صحة ما نقول نجاح لجان تقنين أحكام الشريعة الإسلامية التى شكلها مجلس الشعب المصرى عام ١٩٧٨ فى وضع تقنينات تضارع أرقى ما وصل إليه العقل البشرى فى الوقت الحاضر، صدر منها فى عام ١٩٩٠ قانون التجارة البحرية، كما أن بعض الشعوب الإسلامية أصدرت بعض تقنينات مأخوذة من الشريعة الإسلامية منها الأردن، اليمن، وبعض دول الخليج، والسودان<sup>(١)</sup> إلى جانب إيران التى تطبق الشريعة الإسلامية على أسس فقه الإمام جعفر الصادق<sup>(٢)</sup> وهو من أهل بيت رسول الله ﷺ ومذهب الإمام زيد رضى الله عنه<sup>(٣)</sup>.

إن الإطار المرجعى للأمة يمكن أن يفرز العديد من التيارات لكل منها أفكاره وأساليبه وأهدافه، ورغم أن الجميع ملتزم بالقيم العليا إلا أن كل فريق يفسر هذه القيم بأسلوب مختلف، ويخرج منها باجتهادات مختلفة، نتيجة الاختلاف فى الفهم

(١) انظر الدكتور / صوفى أبو طالب: «تطبيق الشريعة الإسلامية فى الدول العربية»، الناشر دار النهضة العربية.

(٢) هو الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الإمام الحسين بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

(٣) هو الإمام زيد بن الإمام زين العابدين بن الإمام الحسين بن الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

والتقافة والتعليم، وبذلك تختلف هذه التيارات فى الأساليب والفكر والبرامج.

وفى ضوء هذا يكون فهمنا للفرق بين الاعتدال والتطرف فى سياقنا الحضارى باعتبارهما تيارين متعارضين تماما، مع قبول الأول ورفض الثانى، ولانكون مبالغين إذا قلنا إن التيارات المتطرفة تعتبر العائق الأساسى للنهضة التى يتوخاها المسلمون فى إطار الرؤية الحضارية التقدمية المؤسسة على ضوابط وشروط التجديد والتحديث والتنوير بروح الخلق والابتكار والإبداع من خلال مناخ الحريات وحقوق الإنسان، وكلها مرتبطة بقواعد الإسلام وفهم مقاصده وغاياته مع جواز الاختلاف فى تفاصيلها الفرعية فى المجالين النظرى الاستنباطى «الاجتهادى» والتطبيقى العملى «الإنزال على الواقع».

هذه العلاقة الصحية بين الدين والدولة الحديثة هى السبيل المضمون والمجرب، عبر تاريخ المسلمين الحضارى المتمثل فى نماذج التطبيق الملتزم بأصول الدين وأحكامه خاصة فى العصر الأول للدعوة، السبيل الذى يبدأ ببناء دولهم العصرية الحديثة ثم اتحادهم أو وحدتهم، من أجل أن يقدموا لأنفسهم أولا وللمجتمعات الأخرى فى العالم من حولهم ثانيا نموذجا إسلاميا حضاريا للإنسان الحديث والمجتمع الحديث والدولة الحديثة.

بذلك يدعمون انتماءهم ويؤكدون هويتهم ويحققون ذاتهم ويحتفظون بخصوصياتهم ليكونوا.. وإلا فإن الأقوياء فى عالمنا لن يرحموا الضعفاء وسيمارسون عليهم من أشكال الهيمنة والاستغلال والضغط ما يجعلهم تابعين دائما.

والمتقدمون سيستغلون المتأخرين لتحقيق مصالحهم دون مراعاة لقيم الأخلاق المفقودة فى النظام الدولى الجديد، والمتحدون سيتفوقون على المتفرقين بتقدمهم المطرد فى كل نواحي التمدن والتحضر فى الحياة لتزداد الفروق بين أولئك وهؤلاء.

وفى الختام نستطيع أن نؤكد أن من أهم الأمور التى يوفرها الدين الإسلامى - بفكره الوسطى المعتدل - للدولة الحديثة من خلال أحكامه وحكمتها ومقاصدها وروحها العامة فى تحقيق المصلحة والإصلاح والمصالحة، ما يلى:

١. إيمان قوى بالله سبحانه وتعالى.
٢. عمل جاد ومتقن فى كل مجالات الإعمار فى الحياة.
٣. معرفة كاملة بالعلوم الحديثة فى مختلف المجالات والتخصصات.
٤. تعليم متطور يستجيب لحاجة الإنسان والمجتمع والدولة فى تحقيق التقدم.
٥. قيم أخلاقية تنبنى عليها شخصية الإنسان المواطن فى الدولة وسلوكياته اليومية داخل وخارج مواقع المسؤولية.
٦. إدارة حديثة لمؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص والحكومى.
٧. النظام وروح التعاون، وحسن أداء الواجب.
٨. فهم صحيح وسليم لدين الإسلام ورسالته الحضارية الشاملة من خلال تنظيمه لشئون الحياة المتصلة بالبيئة والإنسان والمجتمع والدولة.
٩. شورى وديمقراطية معا فى النظام السياسى ومجال العمل السياسى.
١٠. اقتصاد حديث يبنى على مبادئ الإسلام الاقتصادية وتأصيلا للشوايت «الأصول» واجتهادا فى المتغيرات «الفروع» بما يواكب مستجدات العصر.
١١. حوار بناء بين الحضارات المعاصرة.
١٢. حوار بناء بين أصحاب الاتجاهات الفكرية المختلفة خارج وداخل منظومة فكر النهضة الإسلامية ومبادئها فى بناء الدولة العصرية الحديثة.
١٣. وفاق وتجاوب بين القيادات السياسية فى الدولة وبين قياداتها الفكرية من خلال مشروع النهضة الحضارية الإسلامية.
١٤. مبدأ التحديث ومبدأ الاجتهاد.
١٥. تقنين واحترام حقوق الإنسان وحرياته ووضع الحماية لهما والضمانات التى توفر ممارستها فى الواقع دون أى تعدى عليهما من جانب أى سلطة فى الدولة.
١٦. قضاء مستقل.
١٧. سيادة للقانون والمساواة أمامه وفى المواطنة.

١٨- هيئات ومؤسسات رقابية تقضى على الفساد أو تمنعه أصلاً من خلال الجزاء المناسب والفعال مع معالجة أسبابه.

١٩- القدوة الحسنة فى السلوك الخاص، والسلوك العام داخل هيئات ومؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة.

٢٠- سياسات تؤدي إلى تجاوز التخلف.

٢١- سياسات تؤدي إلى الاتحاد ثم الوحدة بين الدول الإسلامية، إقليمياً وعالمياً، مع الاستفادة من تجارب الآخرين فى هذا الخصوص.

٢٢- إنسان مواطن واع متعلم متوازن الشخصية خالٍ من العقد النفسية والانحرافات الأخلاقية فى السلوك، وصاحب ضمير حي.

٢٣- عمالة مدربة تستوعب أساليب العلم والتكنولوجيا.

٢٤- انتماء للوطن ينبى على تقدير المسئولية تجاهه ومراعاة مصلحته العامة، مع تنمية العمل بروح الفريق.

٢٥- القوة المادية والمعنوية للدولة.

وبناء على ذلك نؤكد مرة أخرى على أن العلاقة بين الدين والدولة الحديثة هى علاقة صحية تخدم مساعى النهضة والتقدم وبناء الدولة الحديثة التى هى هدف الجميع.

